

تحديثات تحوّل IBOR

عميلنا العزيز

ماذا حدث لسوق الجنيه الإسترليني؟

حدث تحوّل هام للغاية فيما يتعلّق بإيقاف التعامل بمعدّل الفائدة المعروض بين بنوك لندن (**GBP LIBOR**).

اعتباراً من 1 أبريل 2021، وبالنسبة لمعظم المنتجات المالية الجديدة المقومة بالجنيه الإسترليني، سيتمّ إيقاف العمل بمعدّل سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين بنوك لندن LIBOR الجنيه الإسترليني، وعوضاً عن ذلك سيتمّ اتّباع متوسط سعر مؤشر الجنيه الإسترليني لليلة الواحدة (**SONIA**) أو بدائل أخرى مثل السعر الأساسي لبنك إنجلترا.

يتوافق هذا الإنجاز مع مخطط مجموعة العمل المعنية بالمعدلات المرجعية الخالية من مخاطر الجنيه الإسترليني (**RFRWG**)، كما تمت المصادقة عليه من قبل بنك إنجلترا.

نصّت توصية مجموعة العمل المعنية بالمعدلات المرجعية الخالية من مخاطر الجنيه الإسترليني RFRWG على أنه بحلول نهاية الربع الأول من عام 2021، لن يتمكّن المساهمون من إنشاء أي مشتقات خطّية، وتسهيلات القروض والسندات وتسهيلات الضمانات المدعومة بالأصول الجديدة المرتبطة بـ LIBOR الجنيه الإسترليني والتي ستنتهي صلاحيتها بعد عام 2021. وينطبق هذا أيضاً على جميع القروض الثنائية والمشاركة الجديدة أو المعاد تمويلها والمرتبطة بـ LIBOR الجنيه الإسترليني (بما في ذلك التسهيلات متعددة العملات التي تشمل تسهيلات الجنيه الإسترليني).

وفي حين أن إيقاف معدّلات LIBOR الجنيه الإسترليني سينطبق على جميع المنتجات المالية الجديدة المقومة بالجنيه الإسترليني تقريباً في السوق، تقرّ مجموعة العمل المعنية بالمعدلات المرجعية الخالية من مخاطر الجنيه الإسترليني RFRWG أيضاً أنه ستكون هناك حالات محدودة حيث قد تبقى المنتجات الجديدة المرتبطة بـ LIBOR الجنيه الإسترليني والتي تنتهي صلاحيتها بعد عام 2021 بحاجة إلى التوثيق. وهذا يتعلّق بشكل عام بعمليات السحب في 1 أبريل 2021 أو بعده بموجب تسهيلات القروض التي تمت الاستفادة منها قبل ذلك التاريخ. نشرت RFRWG مجموعة إرشادات حول المنتجات المالية الأخرى التي يمكنها الاستفادة من هذا الاستثناء المحدود.

ما الذي يعنيه هذا التغيير في سوق الجنيه الإسترليني بالنسبة لك الآن؟

سيلتزم بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع (**ENBD**) بالإرشادات التنظيمية لمجموعة العمل المعنية بالمعدلات المرجعية الخالية من مخاطر الجنيه الإسترليني RFRWG وبنك إنجلترا فيما يتعلّق بالمنتجات المالية المقومة بالجنيه الإسترليني والتوجيهات التنظيمية الأخرى المتعلقة بإعادة تشكيل معدّل LIBOR.

على الرغم من أن التغيير في السوق يضمّ المنتجات الجديدة المقومة بالجنيه الإسترليني، من المتوقع أن يستمرّ التعامل بـ LIBOR الجنيه الإسترليني حتى نهاية عام 2021. لذلك، على سبيل المثال، لا يزال بإمكانك سحب تسهيلات مقومة بالجنيه الإسترليني مرتبطة بـ LIBOR الجنيه الإسترليني (تخضع لمدى توفر حلول معالجة العملات في تسهيلات قرضك الحالي الذي حصلت عليه في أو قبل 31 مارس 2021).

بالنسبة لأي قروض جديدة مقومة بالجنيه الإسترليني أو غيرها من المنتجات المالية، سيقدم بنك الإمارات دبي الوطني هذه المنتجات بناءً على SONIA بخلاف تلك المنتجات الجديدة التي يُسمح بربطها بـ LIBOR الجنيه الإسترليني في ظروف محدّدة.

لمزيد من المعلومات حول تحوّل LIBOR، يرجى الاطلاع على **الأسئلة الشائعة** على موقعنا الإلكتروني. ولأي استفسارات أخرى تتعلق بإيقاف LIBOR، يرجى الاتصال بمدير العلاقات الخاص بك.

هل توجد أي اعتبارات أخرى متعلّقة بتحوّل معدّل LIBOR؟

نظراً لاستخدام معدّل LIBOR على نطاق واسع، فقد يؤثر إيقافه، على سبيل المثال لا الحصر، على المدفوعات بموجب و/ أو قيمة المنتجات المالية التي تمتلكها حالياً أو التي قد تحصل عليها في المستقبل، وأنظمتك وعملياتك، وترتيبات التحوط والمعاملات الضريبية والمحاسبية. ستختلف الآثار المترتبة على وقف LIBOR بناءً على المنتج و/ أو الخدمة التي تستفيد منها.

عند القيام بأعمالك المصرفية مع بنك الإمارات دبي الوطني، يجب عليك مراعاة مخاطر استخدام معيار معين وفوائده وفهم العواقب التي قد تحدث جرّاء تغيير هذا المعيار أو إيقافه. يجب أن تفكر فيما إذا كان لديك خطط طوارئ مناسبة في حالة حدوث أي من الأمور المذكورة أعلاه. يجب أن تأخذ في الاعتبار، وأن تراجع (بنفسك أو من خلال مستشار اختصاصي مستقل)، التأثير والمخاطر المحتملة لأي تغييرات مستقبلية على الأسعار المرجعية ذات الصلة بموجب العقود المالية والأدوات المالية التي تمتلكها (أو قد تمتلكها في المستقبل) مع بنك الإمارات دبي الوطني.

نوصيك بالبقاء على اطلاع بأحدث التطورات فيما يتعلق بالتغييرات المستقبلية والمعدلات المعيارية البديلة المحتملة التي قد تكون متعلّقة بأعمالك.

مع فائق الاحترام والتقدير،

بنك الإمارات دبي الوطني

إخلاء المسؤولية

ليس على أي شخص الاعتماد على المعلومات والآراء المذكورة ضمن هذه الوثيقة. لا يجب إعتبار هذه الوثيقة، ولا المعلومات والآراء الواردة فيها، كمشورة أو نصيحة بأي شكل من الاشكال سواء كانت مشورة قانونية أو تنظيمية أو مالية أو ضريبية أو غيرها. إن بنك الإمارات دبي الوطني أو أي من الشركات التابعة له، ولا أي من المدراء أو المسؤولين أو الوكلاء أو الموظفين الذين: (1) يعملون بصفة مستشاراً ائتمانياً أو مالياً مشاركاً بإعداد أو توزيع هذا المستند؛ (2) أو غيرهم، لن يتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن استخدام هذا المستند بالكامل أو جزء منه من قبل أي شخص.

قد يتغير أي رأي تم التعبير عنه ضمن هذا المستند دون أي إشعار مسبق، وقد يختلف أو يتعارض مع آراء أخرى قدّمت من قبل قسم أعمال آخر في بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة له.